عما انفرد به القراء قالوا لان سكون الهمزة في الوقف موجب فيها الابدال حملاً على الفتحة التي قبل
الالف فهي تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك وكذلك ضعفه ابو العز القلانسي وذهب
اكثر القراء الى ترك الروم في ذلك واجروا المضموم والمكسور في ذلك مجرى المفتوح فلم يجيزوا فيه
سوى الابدال كما تقدم وهو مذهب ابي العباس المهدوي وابي عبد الله بن سفيان وابي الطاهر
بن خلف وابو العز القلانسي وابن الباذش وغيرهم وهو مذهب جمهور النحاة وقد ضعف
هذا القول ابو القسم الشاطبي ومن تبعه وعدوه شاذا والصواب صحة الوجهين فقد ذكر النص
على الروم كذلك الحافظ ابو عمرو عن خلف عن سليم عن حمزة وروى ابو بكر بن الانباري في وقفه
فقال سا ادريس عن خلف قال كان حمزة يشم الياء في الوقف مثل من نبا المرسلين وتلقا نفسي يعني
فيما رسم بالياء وروى ايضا عنه انه كان يسكت على قوله ان الذين كفروا سواء يمد ويشم الرفع من غير
همز وقال ابن واصل في كتابه الوقف حمزة يقف على هؤلاء بالمد والاشارة الى الكسر من غير همز ويقف
على لا يسالون عن انبا بالمد ولا يشير الى الهمزة قال ويقف على السوء والباساء والضراء بالمد والاشارة
قال وان شيت لم يشد وقال في قوله او من ينشاء قال ان شيت وقفت على الالف ساكنة وان
شيت وقفت وانت تروم الضم وابن واصل هذا هو ابو العباس محمد بن احمد بن واصل البغدادي
من ايمة القراء الضابطين روى عن خلف وغيره من اصحاب سليم وروى عنه مثل ابن مجاهد
وابن شنبوذ وابي مزاحم الخاقاني واضرابهم من الايمة فدل على صحة الوجهين جميعا مع ان الابدال
هو القياس ولم يختلف في صحته وانما اختلف في صحة الروم مع التسهيل بين بين فلم يذكره كثير
من القراء ومنعه اكثر النحاة لما قدمناه ولم ار لكلام سيبويه تعرضا الى هذه المسئلة ولا نص
فيها في الوقف بشي بل رايته اطلق القول بان الهمزة يجعل بعد الالف بين بين ولم يبين هل ذلك
في الوقف والوصل او مخصوص بالوصل والله تعالى اعلم وذهب بعضهم الى التفصيل في ذلك فما صورت
الهمزة فيه رسما واوا او ياء وقف عليه بالروم بين بين وما صورت فيه الفا وقف عليه بالبدل
اتباعا للرسم وهو اختيار ابي محمد بن مكي وابي عبد الله بن شريح وغيرهم وهو ظاهر ما رواه
ابن الانباري نصا عن خلف عن حمزة في من نبا المرسلين وانفرد ابو علي بن بليمة بالروم كذلك
فيما وقعت الهمزة فيه بعد الف دون ما وقعت فيه بعد متحرك ووافقه على ذلك ابو القسم ابن
الفحام الا انه اطلقه في الاحوال الثلث ضما وفتحا وكسرا من غير خلاف واجاز الوجهين بعد متحرك
في الضم والكسر ووافقه ابن سوار فيما كان بعد الف وشذ بعضهم فاجاز الروم بالتسهيل
في الحركات الثلث بعد الف وغيرها ولم يفرق بين المفتوح وغيره حكاه الحافظ ابو عمرو في
جامعه ولم يذكر انه قراه على احد وابو الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته ولم يرضه وحكى نصا
محرز وفيه نظر والله تعالى اعلم الثالث اذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فابدلت حرف
مد بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم وذلك نحو نبي وقراء ونشا وياتي وشبهه

الروضة

الروضة ابو علي المالكي فقال ونقف على يعبادي بغير همز فان طرحت الهمزة واثرها قلت يعب
وان طرحتها وابقيت اثرها قلت يعبادي [illegible] وما ذكر من طرح اثر الهمزة لا يصح ولا يجوز وهو
مخالف لسائر الايمة نصا واداء والله تعالى اعلم الرابع اذا وقف بالبدل في المتطرف بعد الالف نحو
جاء والسفهاء ومن ماء فانه يجتمع الفان فاما ان تحذف احداهما للساكنين او تبقيهما لان الوقف
يحتمل اجتماع الساكنين فان حذفت احداهما فاما ان تقدرها الاولى او الثانية فان قدرتها
الاولى فالقصر ليس الا لفقد الشرط لان الالف تكون مبدلة من همزة ساكنة وما كان كذلك فلا
مد فيه كالف تامر وياتي وان قدرتها الثانية جاز المد والقصر من اجل تغير السبب فهو حرف مد قبل
همز مغير كما تقدم آخر باب المد وان ابقيتهما مددت مدا طويلا وقد يجوز ان يكون متوسطا
لما تقدم في سكون الوقف كذلك ذكر غير واحد من علمائنا كالحافظ ابي عمرو وابي محمد بن مكي وابي
عبد الله بن شريح وابي العباس المهدوي وصاحب تلخيص العبارات وغيرهم فنص مكي في التبصرة
على حذف احدى الالفين واجاز المد على ان المحذوف الثانية والقصر على ان المحذوف الاولى ورجح المد
ونص المهدوي في الهداية على ان المحذوف الهمزة وذكر في شرحه جواز ان يكون الاولى واختار
ان يكون الثانية وزاد فقال وقد يجوز ان لا يحذف واحدة منهما ويجمع بينهما في الوقف فيمد قدر الفين
اذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز وقطع في الكافي بالحذف ومراده حذف الهمزة لانه قطع بالمد
وقال لان الحذف عارض ثم قال ومن القراء من لا يمد وقطع في التلخيص بالجمع بينهما فقال يبدل
من الهمزة الفا في حال الوقف باي حركة تحركت في الوصل لسكونها وانفتاح ما قبل الالف التي قبلها
ويمد من اجل الالفين المجتمعين وبهذا قطع ابو الحسن بن غلبون وقال في التقسيم وان كان الساكن
الفا سوا كانت مبدلة او زائدة ابدلت الهمزة بعدها الفا باي حركة تحركت ثم حذفت احدى
الالفين للساكنين وان شيت زدت في المد والتمكين ليفصل ذلك بينهما ولم يحذف قال وذلك
الاوجه وبه ورد النص عن حمزة من طريق خلف وغيره فاتفقوا على جواز المد والقصر في ذلك
وعلى ان المد ارجح واختلفوا في تعليله فذهب الداني وابو الحسن طاهر بن غلبون وابو علي ابن
بليمة والمهدوي الى عدم الحذف ونص على التوسط ابو شامة وغيره من اجل التقاء الساكنين
وقاسه على سكون الوقف وقد رد القول بالمد قلت وليس كما قال بل هو صحيح نصا وقياسا
واجماعا اما النص فما رواه محمد بن يزيد الرفاعي نصا عن سليم عن حمزة قال اذا مددت الحرف
المهموز ثم وقفت فاخلف مكان الهمزة مدة اي ابدل منها الفا وروى ايضا خلف عن سليم عنه
قال يقف بالمد من غير همز وجائز ان تحذف المبدلة من الهمزة ويبقى على هذا يزاد في تمكينها
ايضا ليدل بذلك على الهمزة بعدها وهذا صريح في الجمع بين الالفين واما القياس فهو ما اجازه
يونس في اضربان زيدا على لغة تخفيف النون قال اذا وقفت قلت اضربا لانها تبدل في الوقف
الفا فيجتمع الفان فتزاد في المد كذلك وروى ذلك عنه ابو جعفر بن النحاس وحكاه الحافظ ابو عمرو الداني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)